



# APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين  
International Association For Experts & Political Analysts

## مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 3 حزيران 2022

### مقالات

أزمة سياسية في الكيان قبل التصويت على قانون "الضفة الغربية": مسؤولو الائتلاف ينتقدون "ساعر"  
ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

يدخل النظام السياسي في كيان العدو عطلة نهاية أسبوع متوترة، قبل التصويت على قانون "الضفة الغربية" (تمديد فرض قوانين العدو الإسرائيلي على الضفة الغربية).

ووفقا لصحيفة إسرائيل هيوم العبرية ينوي وزير القضاء في حكومة العدو جدعون ساعر تقديم قانون "الضفة الغربية" إلى الكنيست للمصادقة عليه الأسبوع المقبل. وتعتبر هذه الأزمة إحدى الأزمات السياسية في الأيام القليلة الماضية في الكنيست التي تدور حول استمرار تطبيق الأنظمة الخاصة بحكومة العدو في الضفة الغربية لمدة خمس سنوات أخرى.

وهذه الأنظمة صدرت في عام 1967 ويتم تمديدها منذ ذلك الحين مرة واحدة كل خمس سنوات بناء على قرارات الحكومة والكنيست، وهي التي تحدد مكانة العدو في الضفة الغربية.

لكن المعارضة هذه المرة تعارض اللوائح كجزء من معارضتها الشاملة للائتلاف، ويبدو حالياً أنه لن تكون هناك أغلبية لتمديد فرض قانون العدو في الضفة الغربية لخمس سنوات قادمة، بسبب حقيقة أن كلاً من القائمة المشتركة وحزب "راعام" يعارضان اللوائح وينظران إليها على أنها استمرار "للاحتلال الإسرائيلي" في الضفة الغربية.

وانتقد مسؤولو الائتلاف جدعون ساعر، وبحسبهم، فإن الذي دفع جميع الأطراف في الائتلاف إلى التنحي جانبا، وإدخال هذا القانون في أزمة هو ساعر نفسه، في تصريحه بأن هذا القانون هو اختبار للتحالف.

وبمجرد أن يكون هذا اختبارًا للتحالف، فإنه من الواضح أن المعارضة بأكملها يجب أن تعارض، ومن الواضح أن عيديت سيلمان ستضطر أيضًا إلى المعارضة إذا كان هناك احتمال أن يؤدي ذلك إلى قلب الحكومة.

وقال ساعر إنه إذا لم يتم تمرير القانون، فليس للحكومة الحالية الحق في الوجود، وبالأمر كانت هناك معركة كلامية بينه وبين عضو الكنيست نير بركات من الليكود، حين كتب بركات أنه لا ينبغي إعادة ساعر إلى الليكود، وأن الذي أدى إلى وصول الليكود إلى مقاعد المعارضة لا يجب أن يعطى المكافآت.

وقد أخبرت عضو الكنيست عيديت سيلمان قادة الائتلاف أمس بأنها قررت معارضة قانون أنظمة الضفة الغربية، وفي اجتماع مع سيلمان، أوضحت لكبار المسؤولين أن قرارها سيكون نهائيًا ولن يتغير حتى إذا تقرر إعلان القانون "تصويتًا بالثقة" (أي إسقاط الحكومة) وحتى إذا أدى تصويتها إلى إعلان انشقاقها عن كتل حزب يمين البرلمانية. ولم تستجب سيلمان لطلب التغيب عن الجلسة الكاملة وقت التصويت ورفضت التهديدات الموجهة ضدها.

\* \* \*

**"يديعوت أحرونوت": كبار الحاخامات لكوخافي: الجنود المتدينون لا يمكنهم الخدمة مع النساء: مطالبات بعدم إدراجهم في وحدات قتالية أخرى**

وزع كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية - بمن فيهم الحاخام حاييم دروكمان والحاخام إيلي سادان - أمس (الخميس) وثيقة تطالب رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي بعدم إدراج النساء في وحدات قتالية أخرى في الجيش. ووفقًا للحاخامات، فإن وجود النساء سيخلق انقسامًا في الوحدات القتالية المختلفة، حسب ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت.

وكتب الحاخامات تحت عنوان: "لا تقسموا الجيش الإسرائيلي": "في ضوء تجربتنا مع الجنود والقادة في القوات القتالية والخلفية للجيش الإسرائيلي"، نعتقد أن الجنود المتدينين الذين يلتزمون بالهالاخا (الشريعة اليهودية) لا يمكنهم الخدمة في وحدة قتالية مختلطة، يتواجد فيها الرجال والنساء معًا؛ للأوضاع المحرمة عند الشرع.

وأضاف الحاخامات أيضًا أنه في السنوات الأخيرة، كان الجيش يمر بعملية مستمرة من دمج النساء في الوحدات القتالية، في عدد غير قليل من التشكيلات القتالية، حيث يتم القضاء على جميع الوحدات التي لديها فصل

בין הגנסינ, مع إبقاء الوحدات المختلطة، وعبروا عن قلقهم من القرار الواضح لرئيس الأركان بإضافة المزيد من الوحدات المختلطة إلى ألوية المشاة المشاركة حاليًا الذي "يجعلنا قريبين جدًا من جيش القبائل المنقسمة." وقالوا: "إذا كان هناك استبعاد للمتدينين في بعض التشكيلات القتالية، وإذا كانت النسبة الدينية عالية بشكل خاص في التشكيلات الأخرى، فإن الجيش سيصبح جيش قبائل، ونطالب بتجنب هذه الخطوات الخطيرة، والمحافظة على وحدة الجيش ووحدة الشعب وفق الإجراءات المتبعة في الجيش منذ زمن بعيد." وتم توقيع الوثيقة من قبل حاخامات من طائفة واسعة من الصهيونية الدينية، بما في ذلك أوهاد طاهرليف، ويعقوب مادان، وأوري شرقي، وزلمان ميلاميد.

## לא לפלג את צה"ל!

לאור ניסיוננו כחיילים ומפקדים בכוח הלוחם והעורפי של צה"ל, אננו סבורים שחיילים דתיים המקפידים על ההלכה אינם יכולים לשרת ביחידה קרבית מעורבת, גברים ונשים יחדיו; שירות זה יביא בסבירות גבוהה למצבים האסורים על פי ההלכה.

בשנים האחרונות מתקיים בצה"ל תהליך מתמשך של שילוב נשים ביחידות קרביות. במערכים קרביים לא מעטים מבטלים את כל היחידות שיש בהן הפרדה מגדרית, ומותירים רק יחידות מעורבות. החלטתו המסתמנת של הרמטכ"ל להוסיף על המערכים המעורבים כיום עוד מערכים מעורבים נוספים בחטיבות החי"ר, מקרבת אותנו מאוד לצבא של שבטים נפרדים.

**אם בחלק מהמערכים הקרביים דתיים יהיו מודרים, ואם במערכים האחרים אחוז הדתיים יהיה גבוה במיוחד, צה"ל יהפך לצבא שבטים.**

אנו קוראים להימנע מצעדים מסוכנים אלו, ולשמור על אחדות צה"ל ועל אחדות העם, לפי הנהלים שהיו מקובלים בצה"ל מאז ומעולם.

ראש ישיבת אור עציון, וראש מרכז ישיבות בני עקיבא	הרב חיים דרוקמן
ראש ישיבת שבי חברון	הרב חננאל אתרוג
ישיבת הר עציון	הרב אמנון בזק
ישיבת הר עציון	הרב עמיחי גודרין
ראש ישיבת הקיבוץ הדתי מעלה גלבוע	הרב יהודה גלעד
ראש ישיבת מעלות, וסגן ראש מרכז ישיבות בני עקיבא	הרב יהושע יצמן
ראש מדרשת לינדנבאום	הרב אוהד טהרלב
ראש המכינה הקדם צבאית בני דוד עלי	הרב יגאל לוינשטיין
ראש ישיבת הר עציון	הרב יעקב מרן
ראש ישיבת בית אל	הרב זלמן מלמד
מדרשת לינדנבאום, המדרשה כבר אילן, ישיבת הר עציון	הרב חיים נבון
מדרשת מגדל עוז, וי"ר ארגון רבני בית הלל	הרב מאיר נהוראי
ראש המכינה הקדם צבאית בני דוד עלי	הרב אלי סרן
ראש ישיבת רמת גן	הרב יהושע שפירא
מכון מאיר	הרב אורי שרקי

לפי סדר א"ב

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: المعركة الحتمية لسحق منبع المقاومة في جنين

بقلم كوبي ميخائيل وأوري فيرتمان

لقد أصبحت منطقة جنين في الآونة الأخيرة بؤرة "للإرهاب" ومجال عمل حرا ومريحا نسبياً لحركة الجهاد الإسلامي أكبر وأقوى تنظيم يعمل فيها، وقد صنفتها المنظومة الأمنية "الإسرائيلية" على أنها المنطقة الأكثر إشكالية وخطورة، وقد اختارتها لتركيز الجهود الهجومية ضدها. لكن هذا جهد محدد في جوهره، ويسمح بعمليات إحباط موضعية ومحددة، وهو نشاط لا ينبغي الاستهانة بأهميته؛ لكنه لا يقوض "النظام الإرهابي" في جنين ولا يلحق أضراراً قاتلة بالبنية التحتية "الإرهابية" في المنطقة، وسيكون من المناسب دراسة التداعيات الإستراتيجية المحتملة لمعركة أوسع نطاقاً وأشمل في منطقة جنين بأكملها، يخصص لها الجيش "الإسرائيلي" قوات أكبر حجماً وضد عدد أكبر من الجهات في المنطقة، حيث يجب ان تكون الغاية الاستراتيجية لهذه المعركة سحق البنى التحتية "للإرهاب" في المنطقة وإظهار قوة ردع تجاه المنطقة وخارجها.

تشهد "إسرائيل" موجة من العمليات منذ أواخر آذار (مارس) 2022، قُتل خلالها 19 "مواطناً إسرائيلياً"، والرد "الإسرائيلي" يحدث في جميع أنحاء الضفة الغربية لكن الجهد الرئيسي يُبذل في منطقة جنين التي انطلق منها منفذو ثلاث هجمات في "إسرائيل" قُتل فيها 11 "إسرائيلياً". وأدى النشاط في هذه المنطقة إلى رفع مستوى الاحتكاك والجرأة الفلسطينية ووقوع حوادث إطلاق نار قتل خلالها جندي من وحدة اليمام، وجرح العشرات من المدنيين والجنود.

إلى جانب سلسلة النجاحات للهجمات "الإرهابية" القاتلة سُجلت هناك العديد من محاولات الطعن والدهس الفاشلة فضلاً عن عدد كبير من الهجمات، والتي كان من الممكن أن يكون بعضها خطيراً وقاتلاً على وجه الخصوص، وتم إحباطها مسبقاً من قبل قوات الأمن "الإسرائيلية"؛ لذلك من الصحيح تحليل الفترة الحالية ليس فقط فيما يتعلق بالهجمات التي انتهت بالقتل، ولكن أيضاً بالرجوع إلى الهجمات التي فشلت وتلك التي تم إحباطها.

وتعكس خطورة معركة "الإرهاب" التي تواجهها "إسرائيل" الحجم التراكمي للهجمات وترجمتها إلى عمل في وعي "المقاومة العنيفة"، والتي تغذيها فعلياً جهود حماس في مجال معركة الوعي على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه تعكس معركة الإرهاب نجاح حماس وعناصر أخرى (الجناح الشمالي للحركة الإسلامية وحزب التحرير والسلطة الفلسطينية) في جعل منطقة المسجد الأقصى عاملاً موحدًا لمختلف التيارات في المجتمع الفلسطيني، وأجزاء من المجتمع العربي في "إسرائيل".

تحولت منطقة جنين خلال هذه الفترة إلى حاضنة للعمليات، وساحة عمل مريحة وحررة نسبياً لحركة الجهاد الإسلامي التنظيم الأكثر نشاطاً في المنطقة التي تتعاون مع منظمات أخرى، مثل حماس والجهبة الشعبية وحتى كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح. وتأسست روح المقاومة في جنين منذ زمن حتى أصبحت الآن رمزاً للمقاومة العنيفة"، وتُعرف تاريخياً على أنها محيط جغرافي وسياسي واجتماعي واقتصادي فيه سيطرة الحكومة المركزية ضعيفة.

ففي ثلاثينيات القرن الماضي إبان الانتداب البريطاني عندما قتلت قوات الانتداب عز الدين القسام عام 1936 في منطقة قرية يعبد، أصبح الرجل إلهاماً ورمزاً للمقاومة الوطنية خلال الانتفاضة الثانية، ثم برزت جنين كمعقل للمقاومة الفلسطينية وتكبد الجيش "الإسرائيلي" على أراضيها خسائر فادحة خلال سنوات حكم السلطة الفلسطينية خاصة في السنوات الأخيرة.

في السنوات الأخيرة شهدت منطقة جنين وخاصة مدينة جنين نفسها ازدهاراً اقتصادياً حقيقياً، فقد اعتمد اقتصاد المدينة على القوة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين من الداخل، الذين يترددون على المدينة والمنطقة بشكل جماعي.

وعمل العمال الفلسطينيون في "إسرائيل" وتم إنشاء معبر الجملة مع زيادة مطردة في حجم البضائع والأشخاص الذين يعبرونه، وأدى إنشاء الجامعة الأمريكية في جنين حيث يدرس العديد من الطلاب من فلسطيني الداخل إلى تسريع التنمية الاقتصادية للمدينة، وتم بناء مساكن الطلاب إذ اعتمدت التجارة في الأحياء الجديدة حولها على الطلاب الذين انتقلوا إليها.

وشهدت المدينة زخمًا عقاريًا واقتصاديًا مثيرًا للإعجاب، لكن الافتراض المقبول الذي يربط بين تحسن الواقع الاقتصادي والتوظيفي وبين الدافع للإرهاب ثبت أنه غير صالح في حالة جنين.

وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي ومعدلات التوظيف المرتفعة نسبياً والعلاقات الوثيقة جداً مع الفلسطينيين في الداخل والاقتصاد "الإسرائيلي" لا تزال جنين "حاضنة إرهاب" نشطة. وتستمر روح المقاومة بالفوران في المنطقة والتي نجحت في تصدير "الإرهاب" على نطاق واسع، وخاصة كونها مصدر إلهام لمحافظات أخرى في الضفة الغربية وخارجها، بما في ذلك قطاع غزة - بفضل المكانة البارزة لحركة الجهاد الإسلامي في المنطقة وانتمائها إلى حركة الجهاد الإسلامي النشطة في قطاع غزة.

لقد مرت 20 عامًا على اندلاع الانتفاضة الثانية، والكثير من بين جيل الشباب الذين يقودون حاليًا معركة العمليات لم يعيشوا أيامها ولم تترسخ في ذاكرتهم أهوالها وعواقبها الوخيمة على المجتمع الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى يزداد الشعور بالإنجاز لدى الجهاد الإسلامي والمنظمات الأخرى، وهو ما تعمل حركة حماس على غرسه في إطار أجواء التحريض وجهود المعركة على الوعي التي يقودها التنظيم، وكذلك نشاط إيران في المنطقة ودعمها المستمر والمتزايد لحركة الجهاد الإسلامي بدءًا من مستوى الدافعية والإصرار لدى جيل الشباب للانضمام إلى معركة العمليات ضد "إسرائيل".

وتنضم إلى هذه الصورة الواسعة أيضًا أحداثًا مثل مقتل شيرين أبو عاقلة خلال مواجهة بين "إسرائيل" والفلسطينيين وأعمال الشغب التي اندلعت خلال جنازتها، والتي اتضحت كهجوم إعلامي حقيقي ضد "إسرائيل"، ووضعت القضية الفلسطينية مرة أخرى على أجندة العالم.

ولا شك أن وعي "المقاومة العنيفة" يغذيه الثمن الباهظ للدماء الذي كلفته الهجمات "الإرهابية"، إلى جانب الشعور بالإنجاز على الساحة الدولية والافتراض بأن "إسرائيل" ستتردد في العمل مرة أخرى بالنمط الذي عملت به في الانتفاضة الثانية.

صحيح أن "المنظومة الأمنية الإسرائيلية" حددت منطقة جنين بأنها إشكالية للغاية، واختارت تركيز الجهود الهجومية ضدها؛ لكن النشاطات التي تأخذ شكل العمليات الخاصة لاعتقال المطلوبين والمشتبه بهم هي نشاطات موجهة استخباراتياً في معظمها، وتهدف في معظم الحالات إلى إحباط الهجمات الفورية.

هذا النشاط الذي يقوم به الجيش في ظل عدم وجود نشاط شامل يهدف إلى إلحاق ضرر كبير بالبنية التحتية الإرهابية يسمح للفلسطينيين المسلحين في المنطقة بإعادة تنظيم أنفسهم بسهولة نسبية، وتركيز الجهود والقوة النارية ضد القوات الخاصة "الإسرائيلية".

في ظل هذه الظروف، تصبح أي عملية خاصة، حتى لو انتهت باعتقال مطلوب أو مشتبه به فصلاً مجيداً آخر في روح مقاومة جنين، وفي بعض الحالات تؤدي حتى إلى سقوط "ضحايا" وإصابات في الجانب "الإسرائيلي"، ولا ينبغي التقليل من أهمية عمليات الاغتيال الموضوعية لكنها لا تقوض البنية التحتية للإرهاب في منطقة جنين.

والأسوأ من ذلك فإن النشاط في هذا الشكل لا يؤدي إلا إلى رص الصفوف والشعور بالوحدة بين النشطاء الفلسطينيين وتقويض الردع "الإسرائيلي".

أولئك الذين يعارضون معركة واسعة يبررون معارضتهم لذلك بخطر التدهور إلى معركة متعددة الساحات، وحسب تقييمهم؛ فإن التهديد الذي تشكله منطقة جنين من الأفضل التصدي له بشكل موضعي ومحدد؛ فإنجازات طريقة العمل "الإسرائيلية" في منطقة جنين اليوم قد تكلف "إسرائيل" ثمناً باهظاً على المدى الطويل. إن الخوف من معركة واسعة النطاق في جنين على غرار "السور الوافي" - التي من شأنها أن تجر الضفة الغربية بأكملها، وربما حتى قطاع غزة والعناصر الدينية و"المتطرفة" من بين فلسطينيي الداخل- يفهمه النظام في جنين وكذلك قيادة حماس داخل القطاع وخارجه، وهذا الخوف يُنظر إليه على أنه ضعف "إسرائيلي" ويقود إلى الجرأة من جانب العناصر "الإرهابية" في جنين، وينعكس في الاحتكاكات المتعمدة والغطرسة والغرور من جانب قيادة حماس، علاوةً على ذلك فإن هذا الخوف يتم إسقاطه أيضاً على المحيط الإقليمي -حزب الله وإيران- ويقوّض الردع "الإسرائيلي".

لذلك من المناسب إعادة النظر في السياسة الحالية فيما يتعلق بما يحدث في منطقة جنين، والنظر في الفائدة الاستراتيجية المحتملة لمعركةٍ أوسع نطاقاً فيها، والتي سيتم فيها تكليف عدد أكبر من قوات الجيش "الإسرائيلي" تعمل على عدد من الجبهات في المناطق الريفية والحضرية في جنين، وبهذا الشكل سنتجنب قدرة "المسلحين" الفلسطينيين على تركيز قوة نارية ضد قوات الجيش "الإسرائيلي"، الذي سيعمل بشكلٍ متزامنٍ في مناطق مختلفة وعلى نطاقاتٍ أوسع.

في الواقع، هناك فرصة لتوسيع المعركة، ولكن إذا حدث ذلك، فسيكون الجيش "الإسرائيلي" وقوات الأمن "الإسرائيلية" قادرين، ويجب عليهما تقديم الرد المناسب والسريع لئلا تصبح "إسرائيل" رهينة الصراع الذي تقوده حماس، ومن ناحيةٍ أخرى، من المهم التأكيد على أن الضربة الشديدة لجنين يمكن أن تخلق بالتأكيد رادعاً كبيراً.

يجب أن تكون الغاية الاستراتيجية لهذه المعركة الواسعة، هي سحق البنية التحتية "للإرهاب" في المنطقة وإظهار قوة رادعة تجاهها وخارجها، وعلاوةً على ذلك من المفترض أن تخدم المعركة الواسعة في جنين المنطق الاستراتيجي تجاه قيادة حماس في قطاع غزة، وردعها من التمسك باستراتيجية العمل التي تبنتها منذ عملية "حارس الأسوار".

وبعد كل شيء، الهدوء النسبي في قطاع غزة مخادع، وقطاع غزة جزء مهم للغاية من التصعيد الأخير على الساحة "الإسرائيلية" الفلسطينية، وتتميز استراتيجية التفريق التي اختارتها قيادة حماس في محاولة الإبقاء على قطاع غزة هادئاً وكأنه خارج المعركة النشطة، مع تكثيف الجهد على جميع الجبهات الأخرى، وقيادة جهد

في مجال المعركة على الوعي، مركز وممنهج وقائم على التحريض والتشجيع على المقاومة المسلحة، ومن جهتها قررت الحكومة "الإسرائيلية" -باسم مفهوم الاحتواء والرغبة في عدم جر قطاع غزة إلى المعركة الرئيسية في الضفة الغربية- عدم توجيه الاتهام إلى قيادة حماس في قطاع غزة، وهي سياسة يُنظر إليها من قبل الفلسطينيين كنقطة ضعف وربما تشجع الجهود "الإرهابية".

إن معركة واسعة ساحقة ضد البنية التحتية "للإرهاب" في منطقة جنين ستلحق خسائر فادحة بمرتكبي العمليات "الإرهابية"، وتعيد تشكيل قواعد اللعبة في الساحة الفلسطينية، هذه المعركة ستقودها أطر كبيرة من القوات البرية، وستقوض صورة خوف "إسرائيل" من استخدام القوة، وبالتالي تبث قوة ردع تتجاوز الفضاء الفلسطيني.

\* \* \*

### "إسرائيل هيوم": خطة معكوسة لمستوطنة "حومش"

بقلم يوسي بيلين

قصة القرار بشأن مستوطنة "حومش"، وكذلك "شا نور"، و"غانيم"، و"كاديم"، في شمال الضفة الغربية هي واحدة من قصص الأحلام "الإسرائيلية" الكلاسيكية.

"أرييل شارون"، الذي تصور فك الارتباط عن غزة وشمال الضفة الغربية، عندما شغل منصب رئيس الوزراء نيابة عن حزب "الليكود"، تخلى عن قطاع غزة، وأراد أن يلمح لرئيس الولايات المتحدة بأنه ينوي مواصلة المسار في الضفة الغربية كذلك.

تم تقديم الدليل من خلال إخلاء المستوطنات الأربعة الموجودة في المنطقة (ج)، وتم سن القانون الذي جعل ذلك ممكناً، وتم إخلاء المستوطنين وتعويضهم، لكن الأراضي -ومعظمها أراضي فلسطينية خاصة- لم تتم إعادتها لأصحابها.

هذا على الرغم من أن مصادرة ممتلكاتهم تمت بسبب حاجة عسكرية غير ذات صلة، وعلى الرغم من أن المحكمة العليا طلبت من الدولة السماح لمالكها الفلسطينيين باستخدامها.

يجب أن نكون أغبياء من أجل الوصول إلى مثل هذا الحل الوهمي: إما أنه سيتم إخلاء المستوطنات الأربع، ونقلها إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وبالتالي الوفاء بجزء من الاتفاقية المؤقتة لعام 1995، التي التزمت بها "إسرائيل"، أو تركها على حالها.

في محادثة طويلة أجريتها مع "شارون" في ربيع 2005، كنت مقتنعاً بأنه ليس لديه أدنى فكرة عما سيحدث للمستوطنات الأربع التي تم إخلاؤها، في منطقة تبلغ مساحتها ضعف مساحة قطاع غزة.

كنت حينها مسؤولاً عن "ميرتس"، وكان وجود الحكومة يعتمد علينا، واستدعى مستشاره السياسي "شالوم ترجمان"، واستفسر عن الوضع المستقبلي للمستوطنات التي سيتم تدميرها.

قد يعتقد المرء أن هذا سؤال جانبي وليس مسألة جوهرية، لم يحصل على إجابة، وعد "شارون" بالرد في وقت لاحق. أصبحت المستوطنات التي تم إخلاؤها، وخاصة "حومش"، مركزاً للحج لليمينيين الراغبين في العودة إلى المكان، والذين أقاموا مدرسة "يشيفا" -مدرسة دينية في "حومش"-، خلافاً للقانون، يمكن للمحكمة العليا فقط أن تطالب الدولة بالامتثال لأحكام القانون السخيف، وإخلاء المستوطنة.

على اليمين هناك مطالبة مستمرة بتغيير "قانون فك الارتباط" والسماح بحرية الحركة "للإسرائيليين" في مناطق المستوطنات المدمرة، وعلى اليسار يطالبون الدولة بإخطار المحكمة العليا بموعد إخلاء مستوطنة "حومش".

وزير الجيش "غانتس" قدم رده إلى المحكمة العليا هذا الأسبوع، وأكد أن المستوطنة سيتم إخلاؤها، لكن الحكومة ستحدد موعد الإخلاء.

بدلاً من استئناف المواجهة حول "حومش"، وبدلاً من أن تصبح المستوطنة المدمرة مكاناً مقدساً آخر "للصهيونية الدينية"، وبدلاً من أن يصبح إخلاؤها هدفاً رئيساً لمعسكري "ميرتس"، أسعى إلى اقتراح شيء آخر: التوصل إلى تسوية تسمح بحرية الحركة للمستوطنين في شمال الضفة الغربية، كأمر مؤقت، مقابل تجميد قرار بناء حوالي 4000 وحدة سكنية (استيطانية) جديدة في الضفة الغربية.

هذه معادلة تعطي لكل من اليمين واليسار نصف مطالبهم، سيتم تغيير "القانون الأحرق"، وسيتم تعليق إخلاء المستوطنة، وسيتم تعليق البناء (الاستيطاني) الإضافي في المنطقة (ج).

\* \* \*

"هأرتس": في صراع وجود.. أهالي "رأس جرابة" في النقب: "فصل عنصري وتشجيع للجريمة"

بقلم: ناتي بيغت وضياء حاج يحيى

ترجمة: القدس العربي

بضع مئات فقط من الأمتار تفصل بين حي "هشاحر" شرقي ديمونا، والقرية البدوية غير المعترف بها "رأس جرابة". منذ عشرات السنين يقيم سكان القرية علاقات وطيدة مع الجيران في المدينة التي تقابلهم. كثيرون منهم يعملون في ديمونا، والقرية تحصل من المدينة على خدمات مثل المياه والصحة والبريد. هذه العلاقات القرية تقف الآن أمام امتحان في ظل نية السلطات توسيع المدينة وبناء حي كبير على أراضي القرية.

رئيس بلدية ديمونا، بني بيطون، عارض طلب سكان القرية الذين يريدون السكن في حي "روتيم"، الذي يتوقع أن يشمل 11 ألف وحدة سكنية على مساحة 10 آلاف دونم تقريباً. بسبب هذه المعارضة، قدمت سلطة أراضي إسرائيل في 2019 دعوى لطرده حوالي 550 شخصاً من سكان القرية، معظمهم من قبيلة الهواشلة، وبعضهم من قبيلتي أبو صلب والنصاصرة، بذريعة اقتحام غير قانوني. نحو نصف سكان القرية من الأطفال.

هيئة تسوية استيطان البدو اقترحت على سكان القرية تعويضات عن إخلاء القرية تتمثل بقطع أراض بمساحة نصف دونم في قصر السير وعرعر في النقب، إضافة إلى تعويض بمبلغ 250 ألف شيكل. التعويض مخصص للعائلات الـ90 التي تعيش في القرية والتي يستحقها الأشخاص الذين أعمارهم فوق 18 سنة. ولكن في المحادثات مع السكان، تبين أنهم يفضلون بيتهم الجديد في ديمونا.

"طوال حياتنا هنا، ساعدنا أشخاصاً من ديمونا ولنا علاقات جيدة معهم"، قال فريج الهواشلة، وهو من شيوخ رأس جرابة. "لقد وفرنا لهم المياه من البئر والحليب من الأغنام، واشتروا منا السكر والشاي، وحصلوا على كل مساعدة أرادوها. ما الذي حدث الآن حتى يريدوا إسكان أشخاص آخرين على حسابنا؟". وقد قال أيضاً إن السكان يعيشون في القرية منذ عهد الانتداب البريطاني. "طوال حياتنا قمنا بتربية الأغنام وفلاحة الأرض وزراعة الأشجار. هم يريدون أخذ أراضينا وإهانتنا، ويتوقعون أن نصمت. لكننا كنا هنا وبقينا هنا وسنموت هنا".

"إذا نقلونا إلى المكان الذي نحن غير معتادين عليه، فستحدث مشكلات. وضعنا الاجتماعي سيتغير. الكثير من البدو الذين هاجروا إلى المدن البدوية تدرجوا إلى الجريمة"، قال إبراهيم الهواشلة، وهو أحد سكان القرية. "لا توجد هنا جريمة أو عنف أو مخدرات. لن نسمح لهم بتغيير حياتنا وثقافتنا. سنبقى نربي الحيوانات ونكسب الرزق. هذا ما تربينا عليه. نحن بدو أبناء بدو".

السكان يريدون ضم منطقة في الحي المخطط له، بحيث تسمح لهم بالحفاظ على نمط حياتهم، بما في ذلك زراعة منظمة للذين ما زالوا يربون الأغنام في أوساطهم. الأرض موجودة. نحو 5 آلاف دونم من مساحة الحي الجديد يخطط لأن تصبح مناطق مفتوحة.

“لماذا لا يعطونا قرية زراعية بحيث تكون تابعة لديمونا؟ سندفع ثمن المياه وسندفع “الأرئونا” وسندفع كل شيء”، قال رئيس لجنة القرية موسى الهواشلة. “لا نحتاج أراضي كثيرة. لا يوجد هنا أشخاص كثيرون. يقولون إن هذه أراضي دولة. لا توجد مشكلة، أيضاً نحن من مواطني الدولة. وعلمهم أن يجدوا لنا حلاً مناسباً، وأن لا يرمونا على جانب الطريق”.

في نقاشات دعاوى سلطة أراضي إسرائيل لطرد سكان القرية، التي جرت الأسبوع الماضي في محكمة الصلح في بئر السبع، عرض ممثلو جمعيات المساعدة للسكان صوراً جوية تثبت بأن القرية أقيمت في فترة لا تتجاوز منتصف الخمسينيات. الصور تناقض كما يبدو ادعاء سلطة أراضي إسرائيل الذي يقول إن القرية أقيمت بين بداية الستينيات ونهاية السبعينيات. رئيس بلدية ديمونا قال إن القرية موجودة منذ 25 سنة فقط. القاضي مناخيم شاحك وجه تعليمات للطرفين لتقديم إجمالات مكتوبة حتى نهاية السنة. ويتوقع أن يصدر قرار الحكم في منتصف السنة القادمة. جمعيات المساعدة لسكان القرية هي “بمكوم” ومجلس القرى غير القانونية و”عدالة” و”شتيل”.

المهندسة دفنه سبورتا، التي هي شاهدة خبيرة من قبل القرية في هذا الإجراء القانوني، تعتقد أن “تسويتها في مكان وجودها كحي في ديمونا هي الحل العملي والمنطقي والتوفيري والأخلاقي بالنسبة لسكان القرية وسكان ديمونا والدولة”. وأكدت سبورتا على العلاقات بين سكان القرية وسكان المدينة. “منذ عشرات السنين وهم جزء لا يتجزأ من المدينة، من البلدية، من ناحية تشغيلية واجتماعية. هنا مجتمع له نمط حياة مختلف ومتميز، لكن هذا لا يقتضي الخروج باستنتاج أنه لا يمكن تخطيط حي لهم في ديمونا. يجب التوصل إلى حل متفق عليه من قبل الجميع”.

حالة رأس جرابة تجسد الفجوة في نظر الدول لمواطنيها البدو، بين تصنيفهم كغزاة، والاستعداد لتعويضهم. اللجان التي ناقشت القضية، التي تعتبر الأبرز من بينها اللجنة برئاسة القاضي اليعيزر غولدبرغ، لم تنتكر لدلائل كثيرة على وجود البدو في المنطقة وموافقة العثمانيين والبريطانيين والحركة الصهيونية على وضع يدهم على مناطق واسعة. وكتب غولدبرغ بأنه لا يمكن القول إن هذه القبائل قامت بغزو المنطقة. وأوصى بالاعتراف قدر الإمكان بالقرى غير المعترف بها. ولكن المحاكم وعلى رأسها المحكمة العليا، رفضت حتى الآن جميع دعاوى الاعتراف. مرة تلو الأخرى تقرر بأنه لا يمكن الادعاء بالملكية على الأراضي، وهكذا وجدت طريق المصالحة.

في حين أن المسألة التي تتم مناقشتها في المحكمة تتعلق بحق سكان القرية استناداً إلى وجودهم لسنوات كثيرة على الأرض، يدعي السكان بأن المسألة الأساسية هي: هل تقوم الدولة بالفصل العنصري؟ هم يذكرون أنه في

الأصل يتم عرض قطع أراض عليهم وتعويضات مالية، في حين أن البلدية وسلطة أراضي إسرائيل ترفض قبولهم كسكان في المدينة في حي "روتيم"، الذي فيه حسب قولهم، يمكن أن يحافظوا على نمط حياتهم.

رئيس بلدية ديمونا، بني بيطون، قال رداً على ذلك: "أعتقد أن أي تسوية داخل ديمونا، إضافة إلى قطعة الأرض ومنحة مالية، ستكون جائزة لمن قاموا بغزو الحدود القانونية لبلدية ديمونا قبل نحو 25 سنة. ومنذ ذلك الحين وهم يتصرفون في هذه الأراضي وكأنها أراضيهم. من غير المعقول أن لا أعرض على سكان ديمونا، الذين خدموا في الجيش ثلاث سنوات ويقومون بخدمة الاحتياط، قطعة أرض ومنحة مالية، في حين أن أعرض ذلك على من اقتحموا ديمونا ويطالبون بحقوق دون واجبات. بالمناسبة، لا أستطيع وهذا ليس من صلاحيتي. هؤلاء البدو، الذين تعرض لإدارة البدو عليهم الآن قطعة أرض وربع مليون شيكل، يمكنهم التنافس في العطاءات للحصول على قطع أراض، التي تنشرها سلطة أراضي إسرائيل إلى جانب ما هو معروض عليهم".

خلافاً لأقوال بيطون، قال إبراهيم الهواشلة، 20 شخصاً من سكان رأس جرابة على الأقل خدموا في الجيش. وعائلة من عائلات القرية باتت ثكلى. هو نفسه خدم في كتيبة الدورية البدوية في لواء "جفعاتي"، وخدم في الخدمة الدائمة سنتين.

\* \* \*

**"يديعوت أحرونوت": في ترقب لزيارة بايدن.. الفلسطينيون: لن نخدع أنفسنا بـ"تسهيلات اقتصادية"**

بقلم: أليثور ليفي

قبيل وصول مرتقب للرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة، بدأت السلطة الفلسطينية تمارس ضغطاً شديداً على الإدارة الأمريكية بهدف الحصول في أثناء الزيارة على بادرة ذات مغزى بالنسبة لهم. ولإثارة ضغط دولي يؤدي إلى إنجاز ذي قيمة حقيقية من الأمريكيين، قررت قيادة رام الله في الأيام الأخيرة اتخاذ تكتيك تصعيد التهديد تجاه إسرائيل.

في إطار الخطوات، يفكر رئيس السلطة أبو مازن تبني قرار المجلس المركزي لـ"م ت ف" تعليق الاعتراف بإسرائيل إلى أن تعترف هذه بدولة فلسطينية في حدود 1967، وتجميد التنسيق الأمني معها. في كل حال، يعلن الفلسطينيون بأنهم حتى لو اتخذوا هذه الخطوات فسيفعلون ذلك تدريجياً. تعرض السلطة الفلسطينية بشكل علني النظر في هذه الخطوات كرد على أحداث "يوم القدس" وما حصل في الحرم، عندما رفع زوار يهود في المجال أعلام إسرائيل بل ووثقوا وهم يصلون فيه. غضبت السلطة

الفلسطينية من هذه الصور وأوضحت بأنه خرق فظ للوضع الراهن.

في رام الله يعتقدون بأن إدارة بايدن فشلت في الإيفاء لوعودها للسلطة الفلسطينية، وعلى رأسها إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس، والتي شكلت بحكم الأمر الواقع كممثلية دبلوماسية أمريكية في السلطة الفلسطينية. أما إسرائيل، كما يذكر، فقد عملت كثيراً من خلف الكواليس لمنع إعادة فتح القنصلية التي أغلقت في عهد إدارة ترامب. يدعي أبو مازن بأن التصعيد الأمني الحالي في الضفة الغربية هو نتيجة مباشرة للجمود وغياب الأفق السياسي.

انتقدت مصادر سياسية فلسطينية السياسة الأمريكية بشدة، وقالت لـ"يديعوت أحرونوت" إنه إذا كان الرئيس بايدن يعترم الوصول إلى لقاء مع أبو مازن بينما في جعبته رزمة تسهيلات اقتصادية متواضعة فقط، فمن الأفضل ألا يأتي. على حد قولهم: أي قمة بلا ثمار سياسية مناسبة، ستضعف السلطة الفلسطينية أكثر وتدرحها إلى الهوامش. في العام 2010، عندما كان بايدن نائباً للرئيس، زار إسرائيل كما التقى مع أبو مازن في رام الله. منذ تعيينه رئيساً لم يلتقيا.

سيكون الفلسطينيون راضين إذا ما تضمنت رزمة البادرات الأمريكية الطيبة إعلاناً عن إعادة فتح القنصلية في القدس، وإزالة م ت ف عن قائمة منظمات الإرهاب الأمريكية، وإعادة فتح ممثلية م ت ف في واشنطن التي أغلقت هي أيضاً بقرار من إدارة ترامب.

دليل على الضغط الذي يمارسه الفلسطينيون جاء أمس في أثناء مكالمة هاتفية بين أبو مازن ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، الذي اتصل به. في هذه المكالمة، هاجم أبو مازن الأسرة الدولية واتهمها بأنها لا تتصدى لإسرائيل وخطواتها.

كما انتقد أبو مازن في المكالمة صمت الولايات المتحدة "أمام الاستفزازات الإسرائيلية التي تخرق القانون الدولي". أوضح أبو مازن لبلينكن أن الوضع الحالي لا يطاق. الحديث بين الرجلين تم بعد وقت قصير من وصول وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إلى رام الله للقاء أبو مازن عقب تهديدات السلطة الفلسطينية. وكان الصفدي حمل معه رسالة شخصية إلى أبو مازن من الملك الأردني عبد الله.

توجد السلطة الفلسطينية هذه الأيام في وضع يعرف كـ"المياه الراكدة" - أي أنها من جهة، لا تقاوم مثلما في الماضي ضد محافل الإرهاب الموجودة في الضفة مثل حماس والجهاد الإسلامي، ومن جهة أخرى لا تشجع

العنف علناً. محافل في إسرائيل تعبر عن القلق من هذه السياسة الكفيلة بأن تؤدي إلى احتدام في التصعيد الأمني.

\* \* \*

"تاييمز أوف إسرائيل": الولايات المتحدة تصر على إلزامها بإعادة فتح قنصليتها في القدس بعد تصريحات للتاييمز أوف إسرائيل خلاف ذلك

بقلم جيكوب ماغيد

قال المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس يوم الثلاثاء أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بإعادة فتح قنصليتها في القدس، بعد أن قال مسؤولون أمريكيون وفلسطينيون للتاييمز أوف إسرائيل خلاف ذلك.

خلال مؤتمر صحفي، طلب من برايس الرد على تقرير لصحيفة التاييمز أوف إسرائيل يوم الأحد يكشف أن إدارة بايدن قد استقرت على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الفلسطينيين بدلا من إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس. لم ينف برايس التقرير، لكنه أصر على أن واشنطن لا تزال "ملتزمة بإعادة فتح قنصلية في القدس" - وهو الخط الذي كرره مسؤولو بايدن عشرات المرات منذ أن أصدر وزير الخارجية أنطوني بلينكين هذا الإعلان لأول مرة قبل أكثر من عام. وقد عارضت الحكومة الإسرائيلية هذه الخطوة، بحجة أنها تعد تعديا على سيادتها، وبالتالي أوقفت واشنطن هذه الخطوة، لعدم رغبتها في الدخول في قتال مع حلفائها الإسرائيليين.

"ما زلنا نعتقد أن إعادة فتح القنصلية يمكن أن تكون وسيلة مهمة لبلدنا للتعامل مع الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم له. نحن نواصل مناقشة هذا الأمر مع شركائنا الإسرائيليين والفلسطينيين وسنواصل التشاور مع أعضاء الكونغرس أيضا"، قال برايس، رافضاً مرة أخرى تقديم جدول زمني للوقت الذي قد يتم فيه استكمال تعهد بلينكين.

"في غضون ذلك، في هذه اللحظة بالذات، لدينا فريق متخصص من الزملاء العاملين في القدس في وحدة الشؤون الفلسطينية يركز على المشاركة في التواصل مع الشعب الفلسطيني"، أضاف، معترفاً بأن "هناك بعض... الحساسيات الفريدة تجاه إعادة فتح هذه المنشأة بالذات."

وفقا لمسؤولين أمريكيين وفلسطينيين تحدثا للتاييمز أوف إسرائيل الأسبوع الماضي، فإن الرئيس الأمريكي جو بايدن سيرفع نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإسرائيلية والفلسطينية هادي عمرو إلى منصب المبعوث

الخاص للفلسطينيين. سيبقى عمرو في واشنطن لكنه سيقوم برحلات منتظمة إلى المنطقة وسيعمل عن كثب مع وحدة الشؤون الفلسطينية، والتي تعد حالياً فرعاً داخل السفارة الأمريكية في إسرائيل ومقرها في مبنى القنصلية القديمة في القدس.

اعتاد دبلوماسيو الوحدة العمل بشكل مستقل عن السفارة إلى أن أغلق الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب البعثة الفعلية للفلسطينيين في عام 2019. في حين أشارت إدارة ترامب إلى أسباب الكفاءة للقرار – بالنظر إلى أنها نقلت السفارة الأمريكية إلى القدس قبل عام – اعتبرت السلطة الفلسطينية أن الخطوة تخفض من مستوى علاقاتها مع الولايات المتحدة، ورفضت رام الله إلى حد كبير الإنخراط مع وحدة الشؤون الفلسطينية.

ولكن في خطوة تهدف مرة أخرى إلى فصل الدبلوماسيين الذين يخدمون الفلسطينيين عن الإسرائيليين، قال مسؤولون أمريكيون وفلسطينيون إن وحدة الشؤون الفلسطينية ستبدأ رسمياً في تقديم تقارير مباشرة إلى عمرو في واشنطن، بدلاً من السفير الأمريكي في إسرائيل.

قال دبلوماسي أمريكي للتاييمز أوف إسرائيل في ديسمبر الماضي أن وحدة الشؤون الفلسطينية فعلياً تقدم تقاريرها مباشرة إلى واشنطن من قبل، لكن لم يتم اتخاذ هذه الخطوة بشكل رسمي أو الإعلان عنها.

تأمل إدارة بايدن في الانتهاء من سلسلة الخطوات قبل رحلة الرئيس إلى إسرائيل والضيعة الغربية التي من المتوقع أن تتم في أواخر يونيو. ومن المقرر أن يحل أندرو ميلر محل عمرو في منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإسرائيلية والفلسطينية. يعمل ميلر حالياً كمستشار سياسي في البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لكنه كان سابقاً مديراً لقضايا مصر وإسرائيل العسكرية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض أثناء إدارة أوباما.

\* \* \*

**"تاييمز أوف إسرائيل": رئيسة البرلمان الأوروبي في خطاب أمام الكنيست: أن تكون معادياً للسامية يعني**

**أن تكون معادياً لأوروبا**

**بقلم كاري كيلر-لين**

قالت رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا، في كلمة أمام الكنيست يوم الإثنين، أن معاداة السامية تتعارض مع القيم الأوروبية، وتعهدت بمكافحة كراهية اليهود، وأعربت عن دعمها لإسرائيل وحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

“يؤلمني أن أقول اننا نشهد اليوم تزيادا في معاداة السامية. نحن نعلم أن هذه علامة تحذير للبشرية. الأمر يهمنا جميعا. لن أكون غامضة: أن تكون معاديا للسامية يعني أن تكون معاديا لأوروبا”، قالت للمشرعين الإسرائيليين.

“كل يوم، ما زلنا نشهد اعتداءات على اليهود والمعابد اليهودية. البرلمان الأوروبي ملتزم بكسر الحلقة ومحاربة معاداة السامية.”

إحصل على تايمز أوف إسرائيل ألنشرة اليومية على بريدك الخاص ولا تفوت المقالات الحصرية التسجيل  
مجانا!

وأشارت إلى أن هذه كانت أول زيارة لها إلى إسرائيل، وذكرت أنها “لن تكون الأخيرة”، مؤكدة رغبتها في تعميق العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في الثقافة والعلوم والتجارة والتعليم والبن والبحث والتكنولوجيا.

البرلمان الأوروبي هو أحد الهيئات التشريعية في الاتحاد الأوروبي.

وقالت ميتسولا إن “الروابط بين شعبنا عميقة”، وأن إسرائيل وأوروبا لديهما “رابطة صنعت في المعاناة والخلاص... رابط كان وسيصمد أمام اختبار الزمن.” وقالت وسط تصفيق: “اسمحو لي أن أكون واضحة: أوروبا ستدعم دائما حق إسرائيل في الوجود.”

“نحن نؤيد حل الدولتين – مع دولة إسرائيل الآمنة ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة وقابلة للحياة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن”، قالت، وسط تصفيق وسخرية على حد سواء.

توقف حديثها بشكل متقطع بسبب صيحات الاستهجان من عضو الكنيست أحمد الطيبي من القائمة المشتركة ذات الأغلبية العربية، والنائب الصهيوني اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، من بين آخرين.

بدا أن ميتسولا مستعدة لردود الفعل المختلطة، قائلة: “أعلم أنه كانت هناك عدة بدايات خاطئة لهذه العملية. أعلم أنه ليس كل شخص يرى السلام على أنه هدف. وأنا أعلم مدى صعوبة إخبار أم قُتل طفلها أن السلام هو الحل. وهناك الكثير من هؤلاء الأمهات.” وأشارت إلى “اتفاقيات إبراهيم”، اتفاقيات التطبيع العام الماضي بين إسرائيل والدول العربية، كدليل على أن “السلام ممكن.”

“ربما بدت اتفاقيات إبراهيم غير قابلة للتصور منذ فترة قصيرة فقط، لكنها أثبتت أن التاريخ لا يجب أن يتكرر دائما. يمكن بالفعل كسر الحلقة.”

لم يبدو أن تصريحات ميتسولا ترضي الطيبي، الذي هاجمها لاحقاً بسبب عدم ذكرها بشكل كافٍ "للاحتلال" والمراسلة الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، التي قُتلت في الضفة الغربية في وقت سابق من هذا الشهر، خلال معركة بالأسلحة النارية بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين.

"إنه أمر بالغ الأهمية، لكنه مخجل، أن تخاطب ميتسولا البرلمان الإسرائيلي دون أن تذكر الاحتلال، وكأن شيئاً لم يحدث مع أبو عاقلة. خطاب اليوم كان ضوئاً أخضر لمزيد من الجرائم والانتهاكات"، قال الطيبي.

في وقت سابق يوم الإثنين، عند وصولها إلى الكنيسة قبل خطابها، التقت ميتسولا برئيس الكنيسة ميكي ليفي، الذي طلب منها "اشتراط التبرعات للسلطة الفلسطينية على وقف التحريض".

يقدم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية 214 مليون يورو (229 مليون دولار) كمساعدة سنوية. لطالما انتقدت إسرائيل نظام التعليم الفلسطيني بسبب مناهج تعتبرها محرّضة.

وأكد ليفي لميتسولا خطورة التحريض، خاصة في سياق موجة الهجمات الأخيرة التي راح ضحيتها 19 شخصاً منذ منتصف مارس. قال ليفي لميتسولا: "منذ حوالي شهرين، كانت إسرائيل في وسط موجة من الإرهاب أججها التحريض الشديد ضد اليهود وضد إسرائيل". وأضاف أنه "لسوء الحظ، يتعلق الأمر بالتحريض المؤسسي والدائم الذي نشهده في الكتب المدرسية في السلطة الفلسطينية التي يمولها الاتحاد الأوروبي أيضاً". وتمثل رحلة ميتسولا إلى إسرائيل أول زيارة رسمية لها خارج الاتحاد الأوروبي.

\* \* \*

## "هآرتس": ميرتس "تصوّت للأبرتهايد مرة أخرى"

بقلم: يونتان بولاك

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

يوجد للأبرتهايد في إسرائيل وجوه كثيرة. ولكن في هذا التشابك الكثيف والضخم هناك مثال واحد، درة التاج، التي يستخدمونها على الأغلب من أجل إظهار طبيعته بصورة واضحة. في الضفة يوجد بصورة متوازية ورسمية في المساحة نفسها منظومتان قانونيتان منفصلتان. الأولى للإسرائيليين (أي اليهود) والثانية للفلسطينيين. على فرض أنه تم اعتقال إسرائيلي وفلسطيني في المكان نفسه وفي الظروف نفسها، مثلاً في منع جرافات إسرائيلية تقوم بتطبيق القانون في مسافر يطا، الترانسفير الذي تمت المصادقة عليه مؤخراً في المحكمة العليا. يمثل الإسرائيلي أمام قاضي الصلح، مدني، خلال 24 ساعة على الأكثر. والمحكمة الجنائية

ضده ستجري حسب القانون الجنائي وقانون العقوبات. في معظم الحالات يتم إطلاق سراحه في اليوم نفسه أو بعد بضعة ايام. في حالات نادرة جداً، اذا تم تقديمه للمحاكمة فإن محاكمته تجري وهو حر، وسيتم اتهامه كما يبدو بالتجمع المحظور، وهي مخالفة عقوبتها القصوى هي سنة سجن. وفعلياً تقريباً لم يتم ارسال أي أحد بسببها الى السجن.

في المقابل، الفلسطيني سيتم احتجازه في المعتقل 96 ساعة قبل المثول امام قاض. وحتى عندها سيكون ذلك امام محكمة عسكرية، التي المدعي العام والقاضي فيها هم جنود يرتدون الزي العسكري. الاجراء القانوني ضده لن يجري حسب تشريع، بل حسب منظومة اوامر عسكرية تم اصدارها على مدى السنين من قبل القائد العسكري، والتي تنظم النشاط البيروقراطي للديكتاتورية العسكرية التي يعيش الفلسطينيون من سكان الضفة تحت ظلها. سيبقى الفلسطيني في معظم الحالات في المعتقل لفترة طويلة. في معظم الحالات، التي يتم تقديم لائحة اتهام فيها، يتم تمديد اعتقاله حتى انتهاء الاجراءات كما يبدو. ويتم اتهامه حسب الأمر 101، المشاركة في مسيرة أو تجمع أو اعتصام غير مرخص، وهذه مخالفة عقوبتها القصوى عشر سنوات سجن.

لم يكن هذا الوضع موجوداً حتى في جنوب افريقيا العنصرية. وهو موجود قانونياً استناداً الى انظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القانونية)، التي لا تقتصر على قضية محاكمة المجرمين الاسرائيليين في المحاكم المدنية بدلاً من المحاكم العسكرية، بل ايضا تنظم الكثير من مسائل الفصل العنصري الكثيرة الاخرى في الضفة الغربية. على سبيل المثال، حق المستوطنين (وليس الفلسطينيين) من سكان الضفة الغربية في ضمان الدخل أو التأمين الصحي رغم أنه من ناحية قانونية هم لا يعيشون في أراضي دولة إسرائيل. لأن هذه انظمة وليست قانوناً فإن الكنيسة اضطرت الى تمديد مفعول سريانها كل بضعة سنوات. بدونها كان من الصعب جداً الربط بين سياسة الاستيطان وبين الديكتاتورية العسكرية التي تفرضها اسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية.

في ما يلي عمل شيطاني: بالتحديد في ظل وجود ميرتس وراعم في الحكومة، تظهر مرة اخرى الحاجة الى تجديد انظمة الابرتهايد. ويبدو أنه في هذه الأثناء لا توجد اغلبيية في الكنيسة لتجديدها بدون هذين الحزبين. من المرجح أنه معهما أو بدونهما لن تتجرأ احزاب اليمين في نهاية المطاف على الظهور كمن تسببت بالضرر للمستوطنين أو جهاز الابرتهايد. ولكن اذا واصلوا قرارهم التصويت ضد الائتلاف في أي وضع فإنه لا تكون أي فرصة لتجديد هذه الانظمة.

يتركز النقاش العام في هذه الاثناء على موقف راعم، بالأساس لأنه من الواضح للجميع أنه في اشد الاوقات

لائتلاف يمينا، حيث في الخلفية يعمل ايتمار بن غفير كشيطان مناوب، سيصوت اعضاء ميرتس مع القانون الفظيع. «ادعاء بن غفير هو ادعاء مضحك قليلاً، لأنه بالتحديد كتلة «فقط ليس بيبي» هي التي أعطته القوة. نفسياً وسياسياً، حتى قبل تشكيل حكومة «يمينا»، كان بنيامين نتنياهو يوجد في اعماق ائتلاف مع راعم. وقد منع ذلك بن غفير وسموتريتش.

نتنياهو ليس أكثر يمينية من نفتالي بينيت أو جدعون ساعر. وفعلياً يبدو أنه ليس أكثر يمينية من نيتسان هوروفيتس. يمكن التقدير بأنه لو كان التخلي عن بن غفير وسموتريتش وتشكيل ائتلاف مع ميرتس سيبقي نتنياهو في الحكم عند بدء محاكمته، فإن هذا لم يكن أصعب عليه من الارتباط بمنصور عباس. هذه الحكومة كانت بالتأكيد ستكون أقل يمينية من الحكومة الحالية. ولكن في عالم المظاهر، نتنياهو هو التهديد الأكبر على «الديمقراطية الإسرائيلية»، والابرتهايد هو أمر ثانوي.

أنا لا أدعي أن انضمام ميرتس لنتنياهو هو الحل الصحيح. هذا دنس وهذا وغد. الطريقة الوحيدة لانهاء كولونيالية الابرتهايد هي النضال ضد اسرائيل والصهيونية، وليس الانضمام اليهما من اجل «التخفيف» أو «تشكيل» طابعها. ورغم ذلك، اصابع ميرتس التي في مرحلة معينة حتى رفعت من اجل منع الفلسطينيين من اقامة عائلة مع من يريدون (قانون المواطنة)، ومن المرجح أن ترفع ايضاً من اجل تمديد انظمة الابرتهايد. هذه الاصابع تروي قصة الذين يريدون أن يشاهدوا بأمر أعينهم التناقض الحي، اليساري والصهيوني ايضاً، وتؤكد الى أي درجة هذا الامر مستحيل.

مثلما في العواصف الاخيرة الكبيرة، سواء أكانت تتعلق بعلم الابرتهايد نفسه (اوري تليشير، «هآرتس»، 5/1) أم تتعلق بعلم فلسطين (عنات كم، «هآرتس»، 5/25)، سيتم دائماً تفضيل وحيد القرن السياسي، الذي يجمع بين اليسار والكولونيالية الاسرائيلية، على دعم الفلسطينيين. وبالتالي، دعم الابرتهايد وليس النضال من اجل انهاءه.

أجزاء في اليسار الكولونيالي قالت دائماً لنفسها إنه عندما تأتي الحافلات وجرافات الترانسفير فإنهم سيستلقون تحت إطاراتها من أجل وقفها. هذا كان هدفاً مريحاً وبعيداً دائماً، ووعد بأنه لن يكون في أي يوم لأحد نية لتطبيقه. ولكن لا حاجة الى الحافلات. الابرتهايد والترانسفير أصبحا هنا. هما كانا هنا في النكبة وفي تهويد الجليل، وهما يوجدان هنا الآن في الجهود التي تبذل لاقتلاع البدو والتطهير العرقي في النقب. هما يوجدان في مسيرة الأعلام وفي الطرد المتواصل في مسافر يطا وفي سرقة أراضي بيتا وفي التنكيل في حوارة. جميعها هنا الآن، والمتاريس المشتعلة للنضال الفلسطيني هي الوحيدة التي ستقطع طريقها. هناك يجب علينا أن نكون.

## إنذار «ساعر»!

بقلم: يوفال كارني

ائتلاف التغيير لن يتفكك بسبب المعارضة. فرغم تصميم رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو والكفاءة السياسية لرئيس كتلة الليكود يريف لفين فليسا هما من سيسحبان البساط من تحت اقدام حكومة بينيت - لايبيد. نتنياهو، لفين والحريديم يمكنهم أن يرفعوا كل اسبوع مشاريع لحجب الثقة لاحراج الائتلاف في التصويت في الهيئة العامة او محاولة تجنيد فارين اضافيين، المشروع الذي فشل حتى الآن. لكن ليس هذا ما سيمنحهم الاغلبية لحل الكنيست او يسمح لهم بأن يقيموا حكومة بديلة في الكنيست الحالية.

من سيسقط هذا الائتلاف - هو نفسه. فقد بدا رئيس الوزراء بينيت في الايام الاخيرة محبطاً على نحو خاص. ومن يتحدث معه عن الساحة السياسية ومستقبل الائتلاف والحكومة فهم ايضا لماذا: توجد فجوة هائلة، على حد قوله، بين الحكومة الجيدة والمؤدية لمهامها وبين الائتلاف الذي يقف على ارجل دجاجة ويكون بقاؤه كل اسبوع متعلقا بنزوة شخصية أو سياسية لهذا النائب او ذاك.

يمكن أن يقال في صالح الائتلاف ان جناحيه يتشاركان في انعدام الوضوح السياسي في الكنيست: مرة تكون عيدات سيلمان من اليمين ومرة غيداء ريناوي الزعبي من اليسار. مرة يكون هذا رئيس لجنة الكنيست ميخائيل بيتون من أزرق أبيض ومرة اخرى آلام بطن نير اورباخ من يمينا. كل واحد يقدم مساهمته المتواضعة او الكبيرة في حالة سيلمان لاجل تفكيك الائتلاف من الداخل. وكل ذلك بالطبع انطلاقاً من نوايا طيبة. اما حالة رئيس أمل جديد ووزير العدل جدعون ساعر فهي مختلفة تماماً عن بوادر التمرد لدى نائب مجهول الى هذا الحد او ذاك من الائتلاف. فيكاد يكون مثل الجملة الشكسبيرية الشهيرة «ان نكون أو لا نكون» يمكن لساعر أن يحسم إذا كان الائتلاف سيتلقى هواء للتنفس او ينتحر سياسياً. فالاتصالات السرية بينه وبين نتنياهو بشكل مباشر وغير مباشر، والتي كشفت النقاب عنها «يديعوت احرونوت» أمس هزت الساحة السياسية ذات مستوى الاعصاب المتدني على اي حال. فالمحور الذي نسج بين ساعر ونتنياهو من خلال مقربيه من شأنه ان يؤثر على مستقبل الائتلاف اكثر من أي خطوة سياسية أخرى.

توجد بينات سياسية ظرفية أدت بمسؤولي الائتلاف لأن يتساءلوا بصمت ما الذي يمر على ساعر: فالإنذار المفاجئ الذي القى به على الائتلاف الذي هو عضو فيه؛ تعليمات نتنياهو لمسؤولي حزبه للبقاء في الظل وعدم مهاجمة ساعر شخصياً، والمنشورات عن الاتصالات مع الليكود.

قصة وزير العدل، هي كما اسلفنا، ذات مغزى. لقد كان ساعر محدث التغيير الذي أدى الى إقامة حكومة

بينيت - لبيد. هو الذي أعلن مسبقاً بان من يريد نتنياهو كرئيس للوزراء - الا يصوت له. مقاعده الستة - معظمهم انتقلوا من كتلة نتنياهو الى كتلة التغيير - هم الذين سمحوا بتغيير رئيس الوزراء بعد 12 سنة وإقامة حكومة التغيير. فهل هذه المقاعد الستة، او معظمها ستكون هي التي ستتوج نتنياهو مرة أخرى كرئيس الوزراء؟

من ناحية ساعر الأفضلية واضحة: فهو يفضل بلا قياس حكومة بينيت لايبيد في صيغتها الحالية بكل مشاكلها. نتنياهو لن يعود ليكون شريكاً مثالياً بالنسبة له. لكن هنا تأتي لكن كبرى: إذا كان ساعر يقدر بان أيام الائتلاف معدودة، فسيتعين عليه أن يتخذ قرارات. سيكون فظيلاً من ناحيته ان يجلس في حكومة مع نتنياهو، لكن سيكون أكثر فظاعة ان يسير الى الانتخابات مع مستقبل سياسي يلفه الغموض. إذن صحيح، سيتعين عليه أن يشرح خطوة متطرفة جدا من ناحيته، لكنه بالتأكيد لن يكون أول من يفعل ذلك. بخلاف التقدير السائد سيكون لهذا الائتلاف فرصة للصمود حتى نهاية الدورة الصيفية للكنيست، في نهاية شهر تموز. فقد اجتاز أربعة أسابيع صعبة منذ بداية الدورة. لكنه لم يكن قريباً من السقوط رغم الأجواء السياسية لنهاية الدورة والاستعداد للانتخابات.

في كل حال، سيكون يوم الاثنين اختباراً مهماً في اعقاب الإنذار الذي طرحه ساعر على الائتلاف: ماذا سيحصل اذا لم يتم إجازة قانون المناطق، قانون يميني - استيطاني، بسبب معارضة «الموحدة»؟ هل سيرى ساعر في ذلك نهاية الائتلاف الذي أراد جداً وجوده وأعاد النظر في مسار سياسي جديد؟ قريباً كل الأجوبة.

\* \* \*

## تقارير

ماكو: جيش العدو ينهي تدريبات في قبرص تحاكي حرباً على لبنان: تدريبات هي الأكبر من نوعها

بقلم شاي ليفي

ترجمة: شبكة المهدهد للشؤون الإسرائيلية

نزلت وحدات قتالية من الجيش "الإسرائيلي" في قبرص هذا الأسبوع، حيث نفذت تدريبات على غارات في عمق أراضي حزب الله في لبنان، وهي أكبر تدريبات للجيش في قبرص، بالتعاون مع "الحرس الوطني المحلي" والجيش

اليوناني، ويمثل التدريب لحظة قياسية في التغييرات الأخيرة في "الجيش الإسرائيلي"، بما في ذلك في مجال المشتريات، والتي أثرت على تدريب الجيش.

وتدرب جنود كتائب المظليين والمغاوير النظاميين من وحدات "ياهو" و"عوكتس" وقوات الاحتياط - بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية - على فك الاشتباك مع مقاتلي حزب الله في جنوب لبنان وضرهم في أعماق المنطقة الخاضعة لسيطرتهم.

وقال ضابط مظلي كبير شارك في التمرين لـ "ماكو": "الحرب القادمة في الشمال سنخوضها في أراضي حزب الله، وسنصل إلى هناك من كل الأبعاد الممكنة، ليس لديهم القدرة على إيقاف مثل هذا الشيء."

منذ فترة طويلة، يُظهر "الجيش الإسرائيلي" للمستوى السياسي والجمهور كيف ستبدو الحرب المقبلة في لبنان، ومن وجهة نظر الجيش: يجب أن تتوغل هذه الحرب في عمق المنطقة.

يشرح الضابط الذي تحدثنا إليه قائلاً: "اليوم، لدى حزب الله القدرة على إطلاق حوالي ألف صاروخ في اليوم، لا سبيل لإيقافه دون دخول القوات وتدمير منصات الإطلاق."

وأضاف الضابط الذي لعب دورًا مهمًا في التدريبات في قبرص: "من الواضح أنه في أي نوع من الحوادث أو القتال مع حزب الله، من الضروري اتخاذ قرار، لقد ولت أيام الانتصار، لن نصل إلى إخضاع للعدو إلا من خلال دخول بري لكتائب ثقيلة في عمق الأراضي اللبنانية، وتنفيذ أقصى درجات التدمير والخروج من هناك، صحيح لا يمكن محو حزب الله، وهذا واضح"

ورغم استحالة محو "حزب الله"، قال الضابط إن "التقييم الذي تم عرضه على المستوى السياسي هو أن توجيه ضربة قاسية للخصم، بما في ذلك البنية التحتية في لبنان، سيؤدي إلى سنوات من الهدوء، إلى أن يضطر في المرة القادمة إلى خوض الحرب في لبنان"

أطلق على التدريبات في قبرص "ما وراء الأفق" وهي استمرار مباشر لشهر الحرب والذي أطلق عليه "الجيش الإسرائيلي" اسم "عربات النار"، ولمدة ثلاثة أسابيع، تدرب "الجيش الإسرائيلي" على سيناريو إطلاق الصواريخ وما بعد الهجوم على الأراضي اللبنانية.

تدربت فرق ثقيلة مؤلفة من (فرق ألوية قتالية) على دخول الأراضي اللبنانية لتدمير "المحميات الطبيعية" التابعة لحزب الله ومواقع الإطلاق، وكذلك قوات الرضوان الخاصة التابعة للتنظيم.

وقال الضابط: "لن ندخل في خطط عملياتية، لكن تخيل أنك مقاتل من حزب الله تقاتل في جنوب لبنان، وفجأة أصبحت فرقة كاملة وقوات خاصة للعدو في خطوطك الخلفية، مثل هذه الخطوة تقطع سلسلة إمداد حزب الله وتدمر مواقع الإطلاق، حتى قبل وصول بقية الجيش، وهناك بعض الأشياء الأخرى التي تخلفها، لكن في رأيي، لا يقل أهمية أن تخلق مثل هذه الخطوة الخوف وتثبط عزيمتهم."

في عام 2006، نقل "الجيش الإسرائيلي" جواً كاملاً في مروحيات كجزء من عملية "تغيير الاتجاه" (حرب لبنان الثانية)، وفي هذه المرحلة، أسقط حزب الله طائرة هليكوبتر، وقتل خمسة من أفراد الطاقم وتوقفت العملية برمتها.

وسألت الضابط الذي وعد بأن مثل هذا الشيء لن يحدث مرة أخرى؟

فأجاب: "الحرب ليست لعبة عقيمة"، "المروحيات وربما حتى الطائرات ستسقط، سيقتل الجنود، هذا شيء يجب فهمه وقوله، على الرغم من الخسائر التي ستكون وستكون، ليس لدى حزب الله القدرة على وقف تحرك الجيش الإسرائيلي"، يحتاج المواطنون في "إسرائيل" إلى فهم أن القتل ليس فشلاً في العمل، والقتلى والجرحى جزء منه."

وأراد الضابط الكبير أن يضع الأمور في نصابها، فقال: "نحن لا نتحدث عن الهبوط أو القفز بالمظلات في الحرب العالمية الثانية، الجيش لا يرسل جنوده للانتحار، وهناك نظرية قتالية شديدة التنظيم لتنفيذ مثل هذه الخطوة، وهذا شيء كنا نتدرب عليه ليس من اليوم، هنا في قبرص، يمكننا فحصها في منطقة غير مألوفة، وهي مشابهة جداً لما سنواجهه في لبنان."

وكجزء من التدريبات المكثفة، بقيادة العميد عوفر وينتر الذي وصفها بأنها "تدريب فريد من نوعه"، أغارت مقاتلات "الجيش الإسرائيلي" على مركبة إنزال تابعة للبحرية اليونانية قبالة سواحل قبرص، ووصل آخرون بطائرة هليكوبتر، وجاءت هذه الغارات بعد ورود معلومات استخبارية، وبعد وصول وحدات خاصة إلى مناطق الإنزال، تم تأمينها ونقل القوات من خلالها إلى أهدافها. وداهمت القوة محيط مدينة بافوس واحتلتها ثم دمرت الأهداف الموضوعية في الأراضي المحتلة مثل راجمات الصواريخ والأنفاق والمقرات تحت الأرض وأهداف أخرى، وبالتوازي مع هذا التدريب، تلقوا إمدادات من طائرات القوة الجوية، بما في ذلك الدعم الجوي.

ماذا تعطيك قبرص ولا تقدمه تسليماً ولا الياكيم (قواعد للجيش الإسرائيلي)؟

أجاب الضابط: "منطقة كبيرة وغير مألوفة، والمقاتلون والقادة على دراية جيدة بمناطق التدريب في "إسرائيل"، وعلى دراية بطرق الملاحظة عن ظهر قلب، وأين توجد الأهداف وأين يوجد العدو، لكنهم هنا يبجرون فجأة في منطقة غير مألوفة، كل شيء جديد عليهم، التل والوادي والأجمة والمخابئ، التدريبات مكثفة بشكل أكبر، فالمجهول ونقص المعلومات والمعرفة بالمنطقة يرفع مستوى الصعوبة والتوتر، وفي النهاية: في الحرب القادمة، حتى لو حصلوا على كل المعلومات الاستخباراتية، فسوف يدخلون منطقة غير مألوفة، مع الكثير من عدم اليقين."

كرسالة إلى حزب الله، هل هزم الجنود العدو في التدريبات؟

كان رده مفاجئاً: "لم نأت إلى هنا لننتصر، في النهاية عندما نبني التدريب، بغض النظر عن مدى القسوة على القوات، سنفوز، ولا أتذكر أي تدريب خسرنا فيه ولكن هنا هدفنا هو دراسة نظرية الحرب وخطط الحرب التي قمنا ببنائها، في هذا التدريب، نتحقق من أن ما هو مكتوب على الورقة يعمل في الميدان وحيثما يلزم، وسنستخلص دروساً يهدف التحسين والتعزيز."

يعد التدريب في قبرص أيضاً ذا أهمية كبيرة لأفراد القوات الجوية الذين يؤدون قدراً كبيراً من التدريب في الخارج.

وقال طيار مروحية شارك في التدريبات في قبرص: "بالنسبة لي كطاقم جوي، هذه منطقة غير مألوفة نسبياً، وهي أيضاً مشابهة جداً للأراضي اللبنانية، والشيء الآخر هو أننا معتادون أيضاً على مثل هذه الأنظمة التي لا نملكها في "إسرائيل".

وأوضح أن: "مناطق التدريب في "دولة إسرائيل" محدودة، ومن الصعب للغاية خلق بيئة قتالية بطريقة أقرب إلى ما سنواجهه في المعركة، التدريب في قبرص يوفر لنا إجابة في هذا السياق."

تعاملت الأطقم الجوية، وكذلك على الأرض، مع أنظمة الدفاع الجوي التي نشرها الحرس الوطني لقبرص واليونان، إضافة إلى ذلك، أوضح طيار المروحية أنه "تم تسليم بعض المهام إلينا في وقت قصير جداً، بما في ذلك تغيير المهام أثناء الطيران."

ويضيف أن "أي عمل مع جيش أجنبي، وهو ما ينطبق على أي تدريب دولي، يفيدنا بالخبرة المتبادلة، وحتى اللواء الذي يتمتع بخبرة تشغيلية كبيرة يمكنه إيجاد حل أو عملية لم يفكر فيها حتى يراها هنا."

وتدربت القوات الجوية في قبرص على مجموعة متنوعة من المهام في ظروف أقرب ما يمكن إلى الوضع الحقيقي، من إنقاذ طيار مهجور من خلال الإمدادات الجوية للقوات إلى مهام القوات القتالية الطائرة، والدعم الجوي والاستخبارات، ومنذ بضع سنوات، يقوم "الجيش الإسرائيلي" بعملية تفكير مكثفة في مجال بناء وتشغيل قواته، في مواجهة التهديد من الشمال وبشكل عام.

ويمارس الجيش ضغوطاً تصاعديّة كبيرة حتى يتم تفعيل المناورة البرية (الهجوم البري) في أي مواجهة في الشمال من أجل إخضاع "العدو" في المعركة بشكل واضح.

ومع ذلك، يجب القول إن الجيش يخمن ما تريده القيادة السياسية؛ لأنه لم يتم بعد تنفيذ عملية تفكير إستراتيجي مهمة، فهو يعد خطأً ضخمة، بمعناها الكامل بما في ذلك المشتريات والتدريب، بينما لا يتضح على الإطلاق ما إذا كانت القيادة السياسية ستوافق على تنفيذها في الوقت الفعلي، ومن المحتمل جداً أن "الجيش الإسرائيلي" يتدرب على سيناريو لن يقوم بتنفيذه على الإطلاق، على حساب التدريبات الأخرى المطلوبة.

وخلص الضابط الكبير إلى القول: "في النهاية نحن كجيش نجهز سلة من الأدوات على أوسع نطاق ممكن، كل شيء في حدود بالطبع، ويأتي رئيس الأركان بهذه السلة إلى المستوى السياسي ويقول: هذا هو الوضع وهذه هي الحلول التي لدينا."

\* \* \*

**"تايمز أوف إسرائيل": إبلاغ دبلوماسيون إسرائيليون بعدم لقاء نظرائهم من تايوان لتجنب إغضاب الصين**

**بقلم توبياس سيغال**

في محاولة واضحة لتجنب تصعيد دبلوماسي مع الصين، ورد أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أصدرت تعليماتها لممثلها في جميع أنحاء العالم بالامتناع عن دعوة دبلوماسيين تايوانيين إلى الأحداث الرسمية أو المشاركة في الأحداث التي ينظمها ممثلو تايوان.

على وجه التحديد، حذرت رسالة عاجلة بعث بها المسؤول الدبلوماسي الكبير حفاي شغريير الدبلوماسيين الإسرائيليين من دعوة نظرائهم التايوانيين إلى الأحداث التي أقيمت مؤخراً كجزء من يوم الاستقلال الإسرائيلي الرابع والسبعين أو حضور الأحداث المحيطة بيوم استقلال تايوان الذي يتم الاحتفال به في أكتوبر، حسبما أفادت إذاعة "كان" العامة الاثنين.

نقلا عن الرسالة التي تم تداولها على نطاق واسع، أشار التقرير إلى الحساسية المحيطة بالصين وتايوان، التي تدعي بكين أنها مقاطعة مارقة، والقلق المتزايد من قيام البلاد الشيوعي بعمل عسكري ضد جزيرة شرق آسيا الديمقراطية.

صعدت الصين من استفزازاتها العسكرية ضد تايوان في السنوات الأخيرة، بهدف ترهيبها لقبول مطالب بكين بالتوحد مع باقي البلاد. في أكتوبر من العام الماضي، على سبيل المثال، أجرى سلاح الجو الصيني 150 رحلة جوية فوق تايوان في غضون أيام قليلة في استعراض للقوة. وأوضحت الوثيقة الإسرائيلية انه لا ينبغي للممثلين عقد اجتماعات رسمية مع الدبلوماسيين التايوانيين علنا أو في السفارات الإسرائيلية أو أي مرافق رسمية أخرى.

ونقل تقرير "كان" عن مسؤول دبلوماسي قوله ان الوثيقة لا تشكل تغييرا في السياسة الرسمية لإسرائيل، بل كانت تهدف بدلا من ذلك إلى توضيح التوجهات الحالية. كما أشارت الوثيقة إلى التوترات المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة.

رسميا، لا تعترف إسرائيل والولايات المتحدة باستقلال تايوان. ومع ذلك، حافظ كلا البلدين على علاقة إيجابية مع تايوان.

في الواقع، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الاثنين ان الولايات المتحدة ستدخل عسكريا إذا قامت الصين بغزو تايوان. وقال بايدن ان الالتزام بحماية تايوان أصبح "أقوى" بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

كانت تعليقات بايدن واحدة من أقوى البيانات الرئاسية الأمريكية الداعمة للحكم الذاتي منذ عقود، ومن المرجح أن تجذب استجابة حادة من بكين. غير أن مسؤولا في البيت الأبيض قال ان تعليقات بايدن لا تعكس تحولا في السياسة.

قال بايدن ان "توقعه" هو ان الصين لن تحاول الاستيلاء على تايوان بالقوة، لكنه قال ان هذا التقييم "يعتمد على اي مدى يوضح العالم فيه أن هذا النوع من الإجراءات سيؤدي إلى استنكار طويل الأجل من قبل بقية المجتمع".

وأضاف أن ردع الصين عن مهاجمة تايوان كان أحد الأسباب التي تجعل من المهم أن يدفع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ثمنا باهظا بسبب همجيته في أوكرانيا، خشية أن تفهم الصين والدول الأخرى أن مثل هذا الإجراء مقبول.

حاولت إسرائيل الحفاظ على علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الصين، مع عدم إغضاب الولايات المتحدة، أقرب حليف لها.

أشارت البيانات التي نشرها المكتب الوطني الإسرائيلي للإحصاء في يناير إلى أنه في عام 2021 أصبحت الصين أكبر مصدر لواردات إسرائيل، متجاوزة حتى الولايات المتحدة.

في وقت سابق من هذا العام، عقدت إسرائيل والصين لجنة مشتركة حول التعاون الابتكاري، بقيادة وزير الخارجية يئير لبيد ونائب الرئيس الصيني وانغ كيشان. ووافقت اللجنة على خطة مدتها ثلاث سنوات لتنظيم التعاون والحوار بين الحكومات بين البلدين حتى عام 2024.

أثناء تعزيز العلاقات مع بكين تدريجياً، أخطرت الحكومة الإسرائيلية أيضاً إدارة بايدن بأنها ستبقي البيت الأبيض على اطلاع بشأن الصفقات المهمة التي تبرمها مع الصين وهي مستعدة لإعادة النظر في مثل هذه الاتفاقات إذا أثارت الولايات المتحدة معارضتها.

نجم إسرائيل الحذر، الذي انعكس في الرسالة المرسلة إلى بعثاتها في جميع أنحاء العالم، يأتي في أعقاب حادث دبلوماسي وقع الشهر الماضي اشتبه خلاله في قيام الصين بزراعة أجهزة تجسس في أكواب سفر قدمتها السفارة الصينية في إسرائيل إلى عدد من الوزراء الإسرائيليين.

ومع ذلك، ثبت أن الشكوك لا أساس لها، حيث أعلن الشاباك في وقت لاحق أنه لا يوجد شيء غير مرغوب فيه في الأكواب أو غيره من الأشياء التي تم إرسالها إلى المسؤولين الإسرائيليين.

نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية الحادث، وأثار انتقادات من السفارة الصينية، التي انتقدت "الشائعات التي لا أساس لها" وقالت إن لها "تأثيراً شديداً لأنها تهدف إلى دق إسفين بين الصين وإسرائيل، وتشويه صورة الصين بشكل خطير وتضليل الجمهور".